برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عبد الجليل شليق
(كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير **جامعة الوادي)**
siradj84@gmail.com

خليفة عزي
(كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير **جامعة الوادي)**

إبـــراهيم بية
(باحث **في الاقتصاد)**

ملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة كونها رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن دول العالم بأسره تعتمد عليها من أجل نمو أفضل للاقتصاد الوطني وحلا لكثير من المشاكل الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة أهمها شدة التنافسية من الأسواق الوطنية أو الأجنبية، وهذا ناتج عن آثار العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر بين الدول، وفي هذا الصدد وجدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نفسها عاجزة على الصمود في وجه المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة الكبيرة في الأسواق والسيطرة على مجالات المؤسسات المنافسة لها، وهذا التحدي يهدد بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسواقها، لذا كان لابد عليها أن تلجأ إلى تحسين تنافسيتها اعتمادا على برامج سطرتها الحكومة الجزائرية تستهدف من خلال ذلك تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث إن تأهيل المؤسسات يعمل على صناعة قدرة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على بقائها في الأسواق الوطنية بل حتى إمكانية غزو الأسواق الأجنبية ومواكبة التطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، التنافس، التطوير، المؤسسات الصناعية

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises sont devenues d'une grande importance, en effet elles sont des affluents de développement économique et social.
Tous les pays du monde s'appuient sur ces entreprises pour un développement meilleur de l'économie nationale et pour une solution de plusieurs problèmes sociaux. Malgré tout ça ,les petites et moyennes entreprises relèvent des grands défis de compétitivité dans les marchés nationaux ou étrangers, ceci est dû de l'impact de la mondialisation économique ainsi que l'ouverture économique et l'échange libre entre les pays, à cet égard les entreprises économiques algériennes se sont trouvées incapables à résister face les entreprises étrangères qui ont une grande expérience dans les marchés et contrôlent les domaines des entreprises concurrentes ,ce défi menace la survie des petites et moyennes entreprises dans leurs marchés et, pour cela ,elles doivent recourir à l'amélioration de leur compétitivité en se basant sur des programmes planifiés par le gouvernement algérien qui visent la réhabilitation des entreprises économiques algériennes. cette réhabilitation va engendrer un pouvoir compétitif des petites et moyennes entreprises pour assurer leur survie dans les marchés nationaux et même la possibilité d'envahir les marchés étrangers et garder le rythme du progrès technologique .

Mots clés :

Les petites et moyennes entreprises, la réhabilitation, la compétitivité, la concurrence , le développement, les entreprises industrielles

مقدمة:

أجمع جُلُّ المهتمين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا للسمات التي تتميز بها على المؤسسات الكبيرة، لذا فإن مختلف برامج حكومات دول العالم قد كرست هذا الاتجاه باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة، وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة ومالها من رهانات وتحديات أمام المؤسسات الوطنية ومن أهمها التنافسية بين المؤسسات، وإدراكا بضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وصعوبة تكيفها مع الواقع الاقتصادي المفروض حيث التنافس الشديد بين المؤسسات العالمية في السوق المحلية كما يكون هذا التنافس بين المؤسسات الوطنية في حد ذاتها، كما يكون هدف المؤسسات العالمية السيطرة على الأسواق الوطنية ومحاولة إبعاد المؤسسات الجزائرية من أسواقها.

وعليه يبقى تأهيل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان أفاق واعدة لها مرهون بإقامة بيئة نشاط ملائمة وجذابة للاستثمارات وللاستجابة لمقتضيات المنافسة الدولية خاصة بعد بدء تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما يتبع ذلك من تحرير المبادلات الدولية والتي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية صاحبة السبق في امتلاك التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة، فالبيئة التنافسية تؤثر على سلوك المتعاملين مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توفر لهم اختيارات متنوعة من المنتجات فيختارون منها ما يوافق ذوقهم ودخولهم ، كما تؤثر البيئة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها حيث تعتمد على تعبئة المدخرات المالية والمادية والبشرية

والتنظيمية قصد احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق يؤهلها للتفوق على منافسيها ضمن قطاع الذي تنشط فيه

بعد ذلك كله أصبح من الواجب تأهيل والعمل على وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص حتى تكون قادرة على التكيف مع المحيط الجديد واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي والرفع من أداء الاقتصاد الوطني، وهو ما قامت به الجزائر من خلال تسطير برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الموضوع كما يلي: **هل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كافية لتطوير تنافسيتها حتى تأخذ مكانتها في السوق الوطنية والعالمية؟**

وارتكازا على ما تم تقديمه وبهدف الإحاطة بجوانب موضوع البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول على مفاهيم عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهتم المبحث الثاني ببرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر، أما المبحث الثالث فيستعرض البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: مفاهيم مرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها

أولا- تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشير أنه تقريبا كل دولة من العالم تنفرد بتعريف خاص بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و البعض الآخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا.

1/ تعريف الاتحاد الأوربي: حدد التعريف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الاتحاد الأوروبي، ويحدد هذا التعريف على أساس ثلاثة مقاييس : المستخدمون ورقم الأعمال ، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة كالآتي [1]:

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء .
- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعد ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عاملا وليتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

[1]- محمد الصالح زويتة: **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007 ، ص ص 6،7 .

2/ تعريف دول جنوب شرق أسيا: حسب دراسة قامت بها دول جنوب شرق أسيا وضع تصنيف معترف به بشكل عام على النحو الآتي [2] :

الصناعات الأسرية أو صناعات الكوخ تضم من 01 إلى 09 عمال.

الصناعات الصغيرة: تضم من 10 إلى 49 عامل .

الصناعات المتوسطة: تضم من 50 إلى 99 عامل .

الصناعات الكبيرة أكثر من 100 عامل .

3/ تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو ":هي مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير ، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أساليب إنتاجية حديثة، ويغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويعتبر شرطا الآلية والتخصص لازمين للمشروع، وذلك بسبب اختلاف معامل " رأس مال / العمل " بين القطاعات الصناعية المختلفة واختلاف الفن الإنتاجي المطبق في مصانع القطاع الواحد [3].

4/ تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 2001/12/12 تعريف أكدت عليه الجزائر بتوقيعها على ميثاق BOLGNE في جوان 2002، وهو نفسه التعريف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرتكز على ثلاث معايير وهي: العمال، رقم الأعمال السنوي واستقلالية المؤسسة، وفي هذا الإطار تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وظيفتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاجية أو خدماتية توظف من 01 إلى 250 عامل حيث رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دج وأن إجمالي الحصيلة السنوية لا يتجاوز 500 مليون دج وتحترم مقاييس الاستقلالية [4].

ثانيا- مفاهيم مرتبطة بتأهيل المؤسسات:

1/ تعريف التأهيل: مصطلح التأهيل يعد وليد التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار وسائل دعم اندماج البرتغال للإتحاد الأوربي إذ يهدف إلى التسريع من عملية عصرنة الاقتصاد البرتغالي من خلال تقوية قواعد التكوين المهني والتحكم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [5]، وبنجاحها ألفتت اهتمام العديد من الدول النامية ومنها الجزائر .

---

[2]- مليكة مدفوني: **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تبسة ، 2004، ص 45 .

[3]- عبود زرقين: **تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 42، 2008 ص ص 105، 106 .

[4]- قانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية عدد 2001/12/15 ص ص 04،05..

[5]- سمير عمير: **تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشأة الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، افريل 2006.

هناك عدة تعاريف لمصطلح التأهيل تختلف في صياغتها إلا أنها متفقة جميعها على أن التأهيل هي تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسة، فالاقتصادي" دوجلاس نورث" يعرف التأهيل بأنه "عملية معقدة و تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام و الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة ، و هو ما يتطلب تغير في الأفكار و السياسات و القوانين و المفاهيم و الإجراءات و على الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة و صريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج" [6].

2/ أهداف التأهيل: تتمثل أهداف برامج التأهيل في أهداف عامة لها وأهداف خاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي [7]:

- ويمكن تلخيص الأهداف العامة فيما يلي:
  - تقوية هياكل الدعم.
  - التمكين لتطوير تنافسية المؤسسات.
  - تطوير التجهيزات.
  - تطوير نظام التنظيم والتسيير وتطوير أنظمة الإنتاج،
  - تكوين العمال والمسيرين والإداريين بالطرق الحديثة.
  - مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة ، والعمل بمعايير الجودة العالمية مثل "إيزو".
  - ترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على استخدام مخططات التسويق، والبحث عن أسواق جديدة.
- أما الأهداف الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:
  - جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق.
  - جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة.
  - خلق مناصب شغل جديدة ودائمة.
  - تطوير الصادرات خارج المحروقات.
  - التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.
  - وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة و الاقتصاد الوطني.

---

[6] - عليواش أمين عبد القادر: **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 85.

[7] - عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان: **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ـ دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 21 ـ 22 نوفمبر 2006.

وفي هذا المضمار نرى بأن هدف برنامج تأهيل المؤسسات لا يتعلق بجانب الإدارة أو تسيير للموارد والأسواق والتشغيل، وإنما يخص مجموع الهيئات المؤسسات الإدارية والمتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية جاء في تطلعات الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الوطنية حتى تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها لمنافسة المؤسسات الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب التجارة الحرة، ويتضمن هذا البرنامج عدة أهداف على المستويات الثلاث الكلي والقطاعي والجزئي ، ويتم تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف هيئات تعمل على السير الحسن لبرنامج كما سيأتي فيما يلي:

أولا- مضمون وأهداف البرنامج:

كانت أول انطلاقة لتأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث قدمت مساعدات مالية مقدرة بـ 1.000.269 دولار، ويسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف علية وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكيف جميع مكوناته ، ويقدر المبلغ المخصص بتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج [8].

وترمي عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من النقاط على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات مختلفة " كلية، جزئية وقطاعية " ذلك لأن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي، يصبح هدفها اقتصادي و مالي في آن واحد، محليا و دوليا، و بهذا تتعدد الأهداف والوسائل لتحقيق ذلك.

و فيما يلي أهم الأهداف الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات على المستويات الثلاث، الكلي، القطاعي، الجزئي أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية والتي حددت من خلال التشخيص لوضعية القطاع الصناعي الجزائري من قبل الوزارة المكلفة، بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "onudi".

[8]- اوشن ليلى: **الشراكة اجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولدي معمري، تيزي وزو، 2011، ص 123.

الشكل رقم (1): أهداف برنامج التأهيل

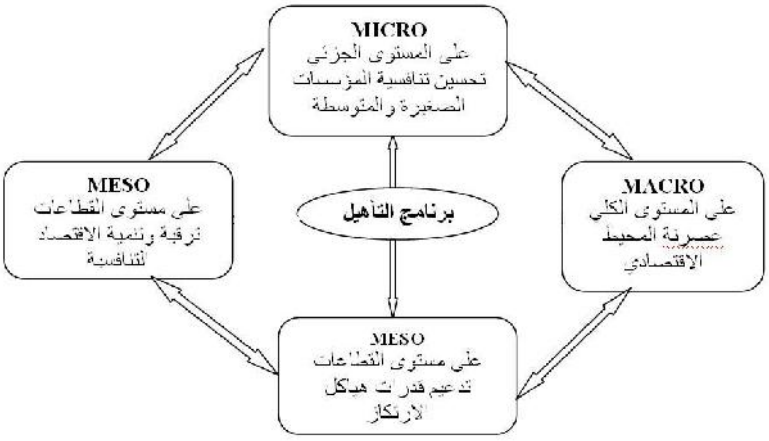

المصدر: وزارة الصناعة

1/ أهداف التأهيل على المستوى الكلي: تتمثل في عصرنة المحيط الصناعي وهيكلته، وذلك أن تأهيل المحيط لابد أن يبحث عن مصادر التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا لأن مؤسساتنا لا تستفيد من بيئة مدعمة لها، أو ملائمة ومحفزة وفقا لسياق المنافسة العالمية، وهو ما لم يسمح للجزائر باستغلال المزايا المقارنة التي نوجزها في النقاط التالية [9] :

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرنامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي مع مراعاة الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية.
- وضع آليات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا وإتصاليا من أجل جعل إجراءات السياسية الصناعية مقروءة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين و الوسائل المتوفرة للمؤسسات .

2/ أهداف التأهيل على المستوى القطاعي: نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد من مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل ، و بهذا فالهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات ويتعلق الأمر أساسا [10] بـ :

- جمعيات أرباب العمل و المهنيين في القطاع الصناعي .
- الهيئات الشبه عمومية " تقنين، مكاتب الدراسات في الجودة، مدارس، معاهد التكوين في الإدارة".
- البنوك والمؤسسات المالية.
- هيئات تسير المناطق الصناعية.
- معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية .

فهدف تأهيل بيئة المؤسسة هو تدعيم قدرات الهيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات وذلك من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها والتي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

- التكوين، المنهجية تقييم المشاريع.

[9] - عبد الرحمن بابنات و ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 183.

[10] - المرجع السابق، ص 184.

- منهجية تقييم ومتابعة مخططات التأهيل.
- المساعدة في التأهيل " لا مركزية، مهام، تنظيم " من أجل إدماجها في عملية إعادة الهيكلة الصناعية.
- فحص تشخيص وتأهيل الموجود.

3/ أهداف التأهيل على المستوى الجزئي: إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المحفزة على تحسين النوعية، ومن جهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم، أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة، فهو لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما برنامج طوعي تلعب فيه الدولة دور المدعم لهذه المؤسسات المستجيبة لمعايير قبول الأداء [11].

و عليه فالمؤسسات الاقتصادية من خلال انخراطها في هذا البرنامج يمكنها تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير نظم الإنتاج و التحكم في نوعية المنتجات و الخدمات .
- تطوير نظم الإدارة وتكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير و التنظيم .
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج .
- تحسين الجودة و الحصول على شهادة الأيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة .
- خلق مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل الحالية. ولإنجاح برنامج التأهيل يجب على المؤسسة تنبيه من خلال القيام بالإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

ثانيا- الهيئات المشرفة على البرنامج:

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، وهي :

1/ المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية: تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل. تتمثل مهامها فيما يلي [12] :

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل .
- وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج .
- تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل .
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها إلي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية .

[11] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[12]- Ministère de l'Industrie et de la restuction : dispostif de mise à niveau, 2000, p15.

2/ اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تأسست اللجنة بموجب مرسوم تنفيذي [13] يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم ممثلي عدة وزارات أهمها :

- ممثل عن وزارة المالية .
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .
- ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الخارجية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

وتتمثل بعض مهامها في:

- إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية .
- تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات التي يمكن منحها للمؤسسات.

3/صندوق ترقية التنافسية: تم إنشاؤه في 23 ديسمبر 1999 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين وهما [14]:

- **مساعدات مالية للمؤسسات**:

وذلك لتغطية جزء من نفقاتها في التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل، والاستثمارات غير المادية وكذلك الاستثمارات غير المادية.

- **مساعدات مالية لهيئات دعم المؤسسات**:

وذلك فيما يتعلق بعمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة خاصة في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي، وكذلك جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى، كما لها علاقة بكل العمليات الاخرى المنجزة من طرف وزارة الوصية قصد تطوير وتنمية التنافسية الصناعية.

ثالثا- إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

[13] - المرسوم التنفيذي رقم 192.2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية 19 جويلية 2000، العدد 43.

[14] - سهام عبد الكريم: **دور الشراكة الاجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007،ص 111.

إن إجراءات تأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا الصندوق يضع حيز التنفيذ تسهيلين إضافيين يشملان تكاليف ما يلي [15]:

- الدراسة العامة أو المخففة :

المؤسسة لا تدفع سوى 20 ٪ من تكاليف الدراسة و 80 ٪ الباقية التي من المفروض أن تعوضها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع مباشرة لمكتب الدراسات.

- الاستثمارات المادية وغير المادية:

لتسريع وتيرة عمل برنامج التأهيل، تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته 30٪ من إجمالي المساعدات المقبولة، مباشرة بعد إمضاء اتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية .

1/ معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل: تتمثل معايير قبول المؤسسات التي تستوفي شروطا معينة الاستفادة من برنامج التأهيل ويتمثل في مجموعة من قواعد ومواد القانونية، ويتم قبول ملفات المؤسسات التي تكون [16]:

- خاضعة للقانون الجزائري .
- تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو القطاعي الخدماتي الموجه للقطاع الصناعي التي تحقق ما لا يقل عن 40 ٪ من رقم أعمالها من خلال تعاملها مع القطاع الإنتاجي الصناعي .
- مسجلة في السجل التجاري وتحوز رقم استدلالي جبائي .
- ثلاث سنوات على الأقل من النشاط .
- تستخدم : 20 عامل أو أكثر بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال أو أكثر لمؤسسات الخدمات الموجهة للصناعة
- تقديم معايير الأداء المالي التالية :
- صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة .
- نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة .

2/ معلومات المؤسسة: على المؤسسة الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل وكذا من المساعدات المالية التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية، أن تقدم ملف يشمل معلوماتها الخاصة على مستوى مديرية التأهيل بوزارة الصناعة ويتكون من الوثائق التالية [17]:

---

[15]- Ministère de l'Industrie, fonds de promotion de la compétitivité industrielle. Manuel des procédures 2006 . p4

[16]- بوشارب أحمد: **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو- متوسطية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 147.

[17]- Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise à niveau, Fonds des Promotion de la Compétitivité Industrielle , Ministère de l'Industrie ,p03.

- رسالة النية (الرغبة) التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل مع تحديد نوع الحالة إذا كانت دراسة شاملة أو غير معمقة .
- وثيقة معايير الأهلة مملوءة من طرف المؤسسة .
- استثمار المعلومات الأولية للمؤسسة المعينة .
- نسخة من الوضعية المحاسبة (الأصول ، الخصوم ، جدول حسابات النتائج) لثلاثة سنوات الأخيرة مبررة من طرف خبير محاسب معتمد.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجنائية.
- نسخة من التصريح الأخير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3/ مراحل التأهيل: تتقدم المؤسسة بطلب مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتكون الملف من الوثائق المذكورة سابقا إلى مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف عن طريق نوعين من الدراسة وهما [18]:

- **دراسة عامة (شاملة):**

وتشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية وتحقق هذا في أجل أقصاه 8 أسابيع ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.

- **دراسة مخففة (غير معمقة):**

يكون برنامج التأهيل قصير أو محدود يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات) وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه 4 أسابيع.

4/ المساعدات المالية: المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية المحددة كالآتي [19] :

- **الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) :**

80 ٪ من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) في حدود :

الحالة الأولى: الدراسة الشاملة : مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري(15000.00).

الحالة الثانية: الدراسة غير معمقة : ثمانمائة ألف دينار جزائري (800.000) .

- **وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ :**

الحالة الأولى و الحالة الثانية : 80 ٪ من الإجمالي الاستثمارات غير المادية خارج الرسوم .

---

[18] - أوشن ليلى: **مرجع سابق**، ص127.

[19] - عليواش أمين عبد القادر: مرجع سابق ، ص97.

الحالة الأولى : 10 ٪ من الإجمالي الاستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون (20.0000.00) دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل.

رابعا- مخطط برنامج التأهيل:

تتقدم المؤسسة بإيداع ملف الدراسة العامة أو المخففة لدى مديرية التأهيل على مستوى وزارة الصناعة، وتكون خطوات برنامج التأهيل كما يلي [20]:

1/ إيداع الدراسة (شاملة أو غير معمقة): ويتكون الملف من الآتي:

- رسالة مرفقة.
- ثلاث نسخ للدراسة الشاملة أو غير المعمقة " التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل " ممضى من طرف المؤسسة ومن مكتب الدراسات في نفس الوقت
- نسخة من الدراسة مقدمة في شكل قرص مضغوط CD.
- تركيبة الدراسة.

2/ استقبال الدراسة: تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف المقدم من طرف المؤسسة يستجيب لمعايير الأهلية والقبول من جهة ، ومن أنها استلمته حقيقة من جهة أخرى ، لذا فهي تضع الشروط الموضحة أدناه :

- احترام قواعد الإيداع (التسجيل الأولي و إجراءات الاستفادة و اختيار مكتب الدراسات ، تقديم التسبيق ...الخ) .
- التصديق على الدراسة من جهة المؤسسة ومن جهة مكتب الدراسات على حد سواء .
- الاحترام الصريح لمنهجية الدراسة وميعادها .

بعد التأكد من الملف المقدم من طرف المؤسسة، يمكن للمديرية : قبوله، طلب معلومات مكملة أو رفضه:

ففي حالة القبول، تقوم مديرية التأهيل بإعادة ملف شامل عن المؤسسة وتقدمه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يتم فيه تحديد عمليات التأهيل وتحديد مبلغ المساعدات الموجهة للمؤسسة، وإذا كان الملف ناقصا، تشعر المديرية المؤسسة بضرورة إرسال المعلومات الناقصة، أما في حالة الرفض، تبلغ مديرية التأهيل المؤسسة برفض الملف إذا كان لا يستجيب للمعايير المعتمدة .

3/ تقييم الملف: تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف الذي استلمته كامل وان إجراءات إعداده تتوافق مع المعايير المعتمدة، وان عملية التشخيص قد شملت الجوانب التالية :

- الحالة المدنية : الهيكلة المالية ، الصافي المالي موجب، أموال متداولة موجبة، مخطط التمويل.
- التنافسية والتموضع الاستراتيجي في الأسواق المحلية والامتداد إلى الأسواق الخارجية في ظل التفكيك الجمركي (0٪ من الحقوق الجمركية) .

[20] - أوشن ليلى: **مرجع سابق** ، ص 128.

- المساهمة الايجابية لمخطط التأهيل في زيادة القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية المؤسسة: تحسين رقم الأعمال ، تحسين إمكانية التمويل الذاتي، تحسين طرق التسيير .

في حالة الإخلال ببعض الشروط من طرف المؤسسة، فإنه يتم إبلاغها في الحين بالإجراءات التي عليها إتمامها حتى تستفيد من المساعدات الممنوحة من صندوق دعم التنافسية الصناعية.

4/ دفع تكاليف إعداد الدراسة: على ضوء نتائج عملية التقييم، تحرر مديرية التأهيل مساعدات مالية للمؤسسة حتى تنجز هذه الأخيرة عملية التشخيص، متبعة في قيامها بهذه العملية النماذج المتفق عليها في عقد التمويل.

5/ تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: بعد قبول مديرية التأهيل لملف المؤسسة الطالبة للانضمام إلى برنامج التأهيل، تقدمه بدورها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا باستمارة القرار، حيث تتخذ اللجنة احد القرارات التالية [21]:

- الموافقة: يتم قبول الملف وبالتالي تتحصل المؤسسة على المساعدات المالية المحددة ، وهنا يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية يحدد حقوق والتزامات الطرفين، الإجراءات المتبعة، مبلغ المساعدات الممنوحة، طرق الاستفادة ... الخ.
- الإرجاء والتأخير: بمعنى إعادة التقييم المعمق للملف ومن ثم واعدة دراسته لمرة ثانية من قبل اللجنة ، فيطلب من المؤسسة دراسة مكملة للنقاط الناقصة ، ثم يرسل الملف من جديد إلى اللجنة لاتخاذ القرار بشأنه .
- الرفض: ويتم إبلاغ المؤسسة بعدم استيفاء الملف للمعايير الموضوعة ، وبالتالي رفضه.

6/ تنفيذ برنامج التأهيل: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها، فهذه المساعدات معدة وموضحة في قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وهي موضوع الاتفاق الممضى بين الوزارة والمؤسسة، وتنفذ على مرحلتين:

- حصول المؤسسة على تسبيق بقيمة 30 ٪ من إجمالي المساعدات بعد الإمضاء على الاتفاق، وتقديم المؤسسة حينها إثباتا بنكيا على تلقيها الأموال إلى الوزارة .
- منح المساعدات عن طريق سداد فواتير الخدمات والأجهزة التي تتحصل عليها المؤسسة.

خامسا- نتائج البرنامج:

في فترة نشاط برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية ما بين 2001 و 2008 كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي [22]:

- العدد الكلي للمؤسسات المستقبلة 433 مؤسسة منها 239 مؤسسة عمومية و 194 مؤسسة خاصة.
- عدد المؤسسات المعالجة 427 مؤسسة منها 240 مؤسسة عمومية 187 مؤسسة خاصة.

[21] - عبد الرحمن بابنات و ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 190.

[22]- mise à niveau des enterprises :état des lieux et perspectives, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements bilan Aout 2008

- عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج 310 مؤسسة كان منها 159 مؤسسة عمومية و151 مؤسسة خاصة.
- عدد المؤسسات المرفوضة 117 منها 80 عمومية والباقي مؤسسات خاصة.

ومن الملاحظ أن عدد المؤسسات المستقبلة لم تكمل اجراءات التأهيل فهناك بعض المؤسسات اكتفت بعمليات التشخيص الاولي فقط، وكان قبول 310 مؤسسة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وهي موزعة على النشاطات الزراعية الغذائية وأدوات البناء والكيمياء والصيدلة والورق والبلاستيك والنسيج والجلود وخدمات الدعم والكهرباء والالكترونيك، حيث استفاد قطاع الزراعة الغذائية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى من برنامج التأهيل الصناعي.

المبحث الثالث: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أفردت الجزائر برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يشمل المؤسسات التي تشغل اقل من 20 عاملا التي لم تستفيد من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب وكما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سنتناوله في الآتي:

أولا- مضمون البرنامج:

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003 ،كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ: 6 مليار دج [23].

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

1/ أسباب تطبيق البرنامج: هناك بعض الأسباب وراء تخصيص برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها [24]:

[23] عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص109.

[24]- Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Le Ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003.

- برنامج التأهيل السابق لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمثل97 ٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن جزء كبير منها غير معني ببرامج التأهيل المطبقة سابقا.
- وكما يعلم الجميع أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وهو في تطور سريع في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وتأهيلها.
- إن الانفتاح الاقتصادي للجزائر يفرض على هذا النوع من المؤسسات بالأخص الارتقاء بمستواها التكنولوجي والإداري وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها.

2/ أهداف البرنامج: لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهداف عامة وخاصة كما يلي [25]:

- **أهداف عامة:** يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع .
- **أهداف خاصة:** منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإعداد سياسة وطنية لتأهيل هذه المؤسسات كما يهدف إلى التفاوض حول المخططات ومصادر تمويل البرنامج، ومتابعة هذا البرنامج ،وكما يعمل على وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير قدرتها التنافسية .

ثانيا- الهيئات المكلفة بالبرنامج :

يتم تنفيذ البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك والتي جاءت تابعة لحزمة النصوص والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:

1/ صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2002 وحسب المرسوم التنفيذي [26] فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج، ويتولى هذا الصندوق مهام منها:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، وتوسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحد تصرفه وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

---

[25] - سهام عبد الكريم، **مرجع سابق** ،ص122.

[26] المرسوم التنفيذي رقم 02- 337 المؤرخ في 11نوفمبر 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية بتاريخ 13نوفمبر 2002 العدد 74

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.

2/صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2004 وحسب المرسوم الرئاسي [27] فان هذا الصندوق هو شركة ذات أسهم برأس مال قدره 30 مليار دج، تساهم فيه البنوك بنسبة 40 ٪ من رأس المال وتساهم الخزينة بنسبة 60 ٪ ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان بـ 50٪ مليون دج، ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض الاستهلاكية ويقوم بتغطية المخاطر التالية:

- عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- التصفية القضائية للمؤسسة المفترضة .

3/ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وتم إنشاؤها سنة 2005 وحسب المرسوم التنفيذي [28] هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى المهام التالية [29] :

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغير النشاط.
- انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاط الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية .
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4/ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم انشاء هذا الصندوق سنة 2006، وحسب هذا الصندوق فإنه يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي [30] :

---

[27] - المرسوم الرئاسي رقم 04 – 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 يتضمن القانون الأساسي للصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية بتاريخ 28 أفريل 2004 العدد 27 .

[28]- المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165 المؤرخ في 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 4 ماي 2005 العدد 32.

[29]- www.andpme.org.dz

[30]- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 فيفري 2007، يحدد إرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد 18.

- نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل نشاطات التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

★ الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.

★ إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة .

★ تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.

★ إعداد دراسات السوق.

★ المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة .

★ دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتعلق نشاطات المحيط بالمجالات التالية:

★ إنجاز الدراسات عن شعب النشاطات .

★ إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات .

★ إنجاز دراسات عامة لكل ولاية.

★ تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل.

★ إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- متابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج.

ثالثا- إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإجراءات الخاصة بتأهيل المؤسسات الصناعية وهي تتمثل فيما يلي [31]:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التأهيل.
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل .
- منح مساعدات مالية .

بحيث تتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي، وكذلك 100 % من تكلفة الاستثمارات غير المادية، أما تكلفة الاستثمارات المادية فتغطيها المساعدات 20 % فقط، ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 05 مليون دج.

رابعا- نتائج التأهيل:

[31]- Le programme national de mise à niveau de la PME Algérienne , Ministère de la PME et de l'Artisanat , pp7-8

يعمل على تنفيذ برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق استراتيجية عامة، وفي حصيلة نشاطات الوكالة بين عامين 2007 إلى 2010 ما يلي [32]:

- 1700 طلب ترقية.
- 352 عمل في فائدة 341 مؤسسة من مختلف القطاعات.
- 20 ساعة عمل تكويني.
- 22 برتوكول اتفاق ممضي عليها بين الوكالة والجمعيات المهنية.
- 13 يوم إعلامي جمعت 47 ولاية.
- تم إصدار كتيب بعنوان " تصور مخططك التجاري " موجه إلى البنوك والمؤسسات.

[32]- Agence nationale de développement de la PME, bilan de l'ANDPME 2007-2010.

خـاتمة

كان واضحا اهتمام الجزائر بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير برامج تأهيل هذه المؤسسات وشحذ مجهودات كبيرة في هذا المسار مدعوما بتعاون دولي من مختلف هيئات ودول متعددة كل ذلك بهدف الرفع من قدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي ستواجه المؤسسات الأجنبية في أسواقها جراء الانفتاح الاقتصادي من خلال فتح أبواب التجارة الحرة والآثار المختلفة للعولمة الاقتصادية، بحيث انقسمت البرامج الجزائرية لتأهيل المؤسسات الوطنية إلى برامج خاصة بالمؤسسات الصناعية حيث استفادت منه المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة أو الخدمات المتصلة بالصناعة، وبنظر إلى نتائجه نرى أنها تتطلب الكثير من الجهد الإضافي حتى تتمكن الجزائر من إيجاد مؤسسات وطنية قوية. أما الشق الثاني من برامج التأهيل كان مخصصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يشملها البرنامج الأول وهي تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وكذلك بالنظر إلى نتائج هذا البرنامج نلاحظ أنه يحتاج إلى المزيد من الجهد والدعم.

وتأسيسا على ذلك يمكن طرح الاقتراحات التالية:

❶- على الجهات المعنية في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل جاهدة من أجل الاستمرار في إصلاحات هذا القطاع وتطويره وهذا عن طريق فترات زمنية متتالية وقصيرة.

❷- علاج مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دفعات مختلفة التركيز من أجل المحافظة وتأهيل هذا القطاع.

❸- على الجزائر حماية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الأجنبية حتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من امتلاك قدرة تنافسية عالية.

❹- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❺- إنشاء معهد أكاديمي يعنى بدراسة وتدريس التنافسية لدعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمختصين والكوادر في هذا القطاع.

❻- إنشاء معارض دائمة عبر مختلف جهات الوطن للتعريف بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتشجيع المنتجين والمستثمرين.

❼- المشاركة في المعارض الدولية بمنتوجات المؤسسات الرائدة في الجزائر وذلك بهدف التعريف بالقدرات الجزائرية ومحاولة غزو الأسواق الأجنبية .

❽- العمل على نشر ثقافة تطوير وتأهيل المؤسسات الخاصة والرقي بمستوى الملاك والمسيرين لهذه المؤسسات من خلال برامج إعلامية بالوسائل الإعلامية المختلفة.

قائمة المـراجع

مراجع باللغة العربية:

1- محمد الصالح زويتة: **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007 .

2- مليكة مدفوني: **تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تبسة ، 2004 .

3- عبود زرقين: **تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 42، 2008 .

4- عليواش أمين عبد القادر: **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

5- اوشن ليلى: **الشراكة اجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولدي معمري، تيزي وزو، 2011

6- بوشارب أحمد: **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.

7- سهام عبد الكريم: **دور الشراكة الاجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007

8- سمير عمير: **تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشأة الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقي الدولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، افريل 2006.

9- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان: **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ـ دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 21 ـ 22 نوفمبر 2006.

10- قانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية عدد 2001/12/15.

11- المرسوم التنفيذي رقم 02- 337 المؤرخ في 11نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية بتاريخ 13نوفمبر 2002 العدد 74.

12- المرسوم الرئاسي رقم 04 – 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 يتضمن القانون الأساسي للصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية بتاريخ 28 أفريل 2004 العدد 27 .

13- المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165 المؤرخ في 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 4 ماي 2005 العدد 32.

14- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 فيفري 2007، يحدد إرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد 18.

15- المرسوم التنفيذي رقم 192.2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية 19 جويلية 2000، العدد 43.

16- عبد الرحمن بابنات و ناصر دادي عدون، مرجع سابق.

مراجع باللغة الأجنبية:

[1-] Ministère de l'Industrie et de la restuction : dispostif de mise à niveau, 2000.

2- Ministère de l'Industrie, fonds de promotion de la compétitivité industrielle. Manuel des procédures 2006 .

[3-] Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise à niveau, Fonds des Promotion de la Compétitivité Industrielle , Ministère de l'Industrie.

[4-] mise à niveau des enterprises :état des lieux et perspectives, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements bilan Aout

[5-] Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Le Ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003.
[6-] Le programme national de mise à niveau de la PME Algérienne , Ministère de la PME et de l'Artisanat
[7-] Agence nationale de développement de la PME, bilan de l'ANDPME 2007-2010.
[8-] www.andpme.org.dz